وتصحيح اقتصادى.. أيضاً

□ محمد الطويل

شهدى الفصيح البرلمانى .. عندما يتطلع مجلس الشعب إلى تأكيد هذا أحياناً .. فقد طرحت للمناقشة والبحث سياسة الانفتاح الاقتصادى فى جلسته بالأسبوع قبل الماضى بهدف تصحيح مسارها لما لها من آثار كبيرة على فلسفة حياتنا فى طور السلام الذى نعيشه اليوم .. بل والمستقبل الاقتصادى لمصر. وكان حلول موعد عيد العمال دافعاً قوياً لطرح مناقشة هذه القضية الخطيرة التى تناسب وحجم الاحتفال بهذا العيد .. لقد ساد مناخ ١٥ مايو معنويات ومشاعر الأعضاء الذين تحمسوا لبحث هذا الموضوع القومى .. وإن كان هذا رد فعل لمبادرة الرئيس السادات فى عيد العمال لإعادة التصحيح والتصويب داخلياً وهذا يحسب له .. وإن كان يحسب علينا كشعب أننا لا نتحرك إلا بمبادرة .. هذا واقع ..

ومع ذلك فهو مفيد ما دامت المبادرة من رب العائلة المصرية .. وإن كانت الدقائق الأولى للجلسة غير منظمة إلا أن رئيس المجلس – وحق – نجح فى ضبطها وانتظامها لخطورة الموضوع على حد تعبيره .. وأتاح الفرصة لمقدمى الأسئلة فى هذا المجال أن يتحدثوا مبدئياً فيها إلى حين المناقشة التفصيلية التى ألمح إليها فى بداية الجلسة .. ولم تجذب إجابات الدكتور حامد السايح وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية السابق الأعضاء بقدر ما جذبهم أول المتحدثين العضو الشاب الأستاذ الجامعى الدكتور محمد عبد اللاه – مفاجأة هذا المجلس – الذى فرض احترامه وجذبت منطقه القمع الحاضرين حتى انتزع إعجابهم بالتصفيق .. ثم توالت كلمات محمد رشوان وأحمد قاسم وتوفيق زغلول وأحمد عزت ومحمد محمود على حسن وعبد المنعم حربك وهم مقدمو الأسئلة للوزير.

لقد طلب الدكتور محمد عبد اللاه متسائلاً عن أسباب بيع المنتجات المحلية بالدولار والتهاون فى تنفيذ قرار ١١٩ الذى حدد نسب الربح على السلع المستوردة ووجوب إعادة النظر فى القرارات الاقتصادية حتى تصبح منطقية وعملية والرقابة على جودة الإنتاج المصدر وفتح أسواق جديدة ودور السوق الأجنبية فى مصر؟ وتساءل أحمد قاسم عن أسباب تدهور الصادرات وشركات التجارة الخارجية التابعة لوزارة الاقتصاد .. بل أحرج الوزير عندما طرح مقارنة المستهدف من تحصيل الضرائب – فى حضور وزير المالية – من عدم تحديد المستهدف من الصادرات أيضاً؟ .. ثم طرح توفيق زغلول مسألة مشاركة القطاع العام فى إقامة مشروعات استثمارية بلغ عددها ١٥١ مشروعاً لم يراع فيها الارتكاز على استراتيجية واضحة محددة لحماية الأموال العامة من ناحية .. واستثمارها وتنميتها من ناحية أخرى وفقاً لأولوياتها الاقتصادية والاجتماعية والخدمية .. وعدم تنفيذ توصيات المجلس وقرارات رئيس الوزراء خصوصى بشأن هذه المشاركة التى تتيح الفرصة لسيطرة مصر على المسارات الاقتصادية لهذه المشروعات .. مما أدى بالوزير إلى أن ينفى توجيه التهم للحكومة ..

ومن خلال ما طرح من تساؤلات وما تبين من أهمية المسائل الفرعية الخطيرة أكد الدكتور صوفى أبو طالب رئيس المجلس قدرته على أداء المسئولية القومية بطرح إحالة هذا الموضوع لمناقشته ويجد تفصيلياً لتحقيق الخطة والموازنة والاقتصادية .. تمهيداً لتقديم تقرير عنه للمجلس لتوجيه الحكومة لعدة توصيات وإذا تطلب الأمر تعديل بعض التشريعات الاقتصادية تصحيحاً للسياسة الاقتصادية القومية من أجل تحقيق تطلعات هذا الشعب الدءوب .. ومما يزيدنا اطمئناناً أن المشرف على هذا التقرير هو الدكتور محمد الذكرورى الذى كان له شرف التصدى لمسئولية هضبة الأهرام ومشروع العامرية من قبل

السينما .. فلوس!

□ بدر الدين جمجوم

بدأ فصل الصيف .. وابتدأت معه روائح المشمش والبطيخ والشمام ومهرجانات السينما العالمية .. والشىء العجيب أننا لا ندخل المهرجانات الدولية الخاصة بروائح الفواكه .. فلا شك أننا إذا فعلنا كسبنا عن جدارة .. فى الوقت الذى نصر فيه على دخول مهرجانات السينما العالمية .. ونكون نصيبنا على الدوام قفاية

ولا أعلم من هو العبقرى الذى أقنعنا بأننا قد نفوز فى مهرجان من المهرجانات .. لقد أعطانا الله عقلاً لكى نفكر به .. فيا أيها السادة القائمون على شئون هذه المهرجانات نصيحة .. هى أن تجلسوا فى غرفة مغلقة وتفكروا بعقل .. هل من المصلحة أن ندخل هذه المهرجانات العالمية أو من الأفضل أن نكتفى على حفنا ما حوى ونكتفى بالمسابقات المحلية .. فإن عمل بكم الطريق وأصررتم على دخول هذه المهرجانات من باب أننا دولة قديمة فى فن صناعة السينما .. فتعالوا معى نناقش هذه الأمور بدون زعل

لا جدال فيه أننا إذا تقدمنا إلى أى مهرجان سينمائى دولى وأصابنا الفشل .. فلن يكون ذلك شيئاً جديداً علينا .. وسيكون الذنب ذنب منتجينا الذين يريدون بناء ناطحة سحاب من الطوب اللبن .. فالسينما إنتاج والإنتاج فلوس .. يا جارية اطبخى يا سيدى كلف .. نحن نملك ممثلين ومخرجين ومصورين أكفاء .. ولكننا لا نملك موزعين ومنتجين مريشين ومعهم المال الكافى لإنتاج أفلام ذات مستوى عالمى للمنافسة بها فى هذه المهرجانات .. فنحن إذا نظرنا إلى ميزانية موزعينا ومنتجينا وقارناها بميزانيات الموزعين والمنتجين الأجانب .. احمرت

وجوهنا خجلاً لعقل تكلفة إنتاج الفيلم الأجنبى الذى يدخل أى مهرجان لا يقل عن عشرين مليون دولار .. أى حوالى ١٦ مليون جنيه مصرى .. وقد تصل فى بعض الأحيان إلى ٢٤ مليون جنيه .. وطبعاً نحن إذا جمعنا حصيلة أموال جميع الموزعين العرب والمنتجين المصريين كلهم .. ما بلغت نصف ميزانية فيلم واحد من هذه الأفلام .. فكيف بحق السماء نريد أن ننافس هذه الأفلام؟ .. وإلا لاستطاع شلاطة بوابنا منافسة محمد على كلاى فى الملاكمة .. إن الممثل الأول فى هذه الأفلام الأجنبية يتقاضى حوالى مليون دولار .. أى حوالى مليون ونصف مليون جنيه مصرى .. وكذلك البطلة إذا كانت نجمة .. وبحسبة بسيطة نجد أن هذين البطلين يأخذان ٣ ملايين جنيه مصرى .. وبحسبة أخرى أعرض شوية على الآلة الحاسبة .. نجد أن ميزانية هذين البطلين فقط تكفى لإنتاج ٣٨ فيلماً مصرياً .. على أساس أن الفيلم المصرى يتكلف الآن إذا ضربه الدم ٨٠ ألف جنيه .. أما إذا أخذنا فى اعتبارنا ميزانية الفيلم الأجنبى كلها فسنجد أنها تكفى لإنتاج ١٩٠ فيلماً مصرياً .. فهل هذا معقول يا عالم أن ندخل فى منافسة مع هذه الأفلام؟

إننا مازلنا نحبو الآن فى فن صناعة السينما الحديثة .. فنحن إلى الآن لم نتمكن من تصوير أفلامنا بأسلوب السينما سكوب باستثناء فيلمين أو ثلاثة .. أيام زمان .. كما أننا فى بدء عهدنا بالتصوير الملون .. ويبدو هذا واضحاً أثناء عرض الفيلم .. فالصوت والألوان على باب الله .. وهذا ليس بالطبع ذنب مهندسى الصوت أو مديرى التصوير .. فليس هناك مجال للشك فى كفاءتهم .. بل ذنب معامل التحميض والطبع

أنا لا أدعو إلى تثبيط الهمم .. أو النظر إلى صناعة السينما التى كانت ثانية صناعة فى بلدنا بعد القطن .. نظرة تشاؤمية .. بل إننى كفنان مصرى أحب بلدى .. وأحب أن أفخر بالسينما المصرية .. أن يجد المسئولون عن صناعة السينما فى مصر .. الحلول .. ولكن ترى ما هى الحلول؟